

قرار رقم (٧-٦) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/ ٧ / ٢٠

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بوكالة أنباء الشرق الأوسط

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٥٠٦) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٣ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بوكالة أنباء الشرق الأوسط برقم (٢١٧).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٢/١١/١٩ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ٢٠١٢/٩/٢.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٨٣) لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدتين بتاريخ ٢٠١٢/٥/٧ ، ٢٠١٢/٣/٢٦ باقتراح اعتماد التعديل

المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة

٢٠١٢/٧

قرر



مادة (١/٧) بتعديل بنصوص المادة (٣/١) والفقرة (ب/١) من بند (أجر الاشتراك) من المادة (٢)

من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والبندين (١/ج ، ٢) وصدر الفقرة (١)

م. م. م. م.

من بند (أحكام عامة) من الباب الثالث (المزايا التأمينية) النصوص التالية :-

الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (١) :

يشترط في العضو ما يلي :

(٣) أن يكون قد قبل نظام الصندوق ودفع رسم الانضمام وقدره ٢٥% من أجر الاشتراك الوارد بالفقرة الأخيرة من بند أجر الاشتراك الوارد في المادة (٢) من ذات الباب.

مادة (٢) :

تكون الاشتراكات كما يلي :

أجر الاشتراك :

ب) أجر الاشتراك الذي تصرف بموجبه المزايا التأمينية هو :
(١) عن المدة السابقة :

يؤدي الصندوق للعضو المزايا التأمينية عن المدة السابقة قبل ١٩٨٢/١٢/١
بنسبة ١٢٥% من أجر الاشتراك على أساس الأجر الأساسي في ١٩٩٢/٦/٣٠
مضافاً إليه العلاوات الدورية والترقية ومجرداً من علاواتي التكريم والتميز وكذلك
العلاوات الخاصة المقررة بقوانين الدولة وبشروط ألا يزيد إجمالي الزيادات السنوية
المضافة عن ١٠% من هذا الأجر.

الباب الثالث : (المزايا التأمينية)

تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :

(١) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانونية (سن الستين) :

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ما يلي :

ج) ٢,٥٠ شهر من أجر الاشتراك الذي تصرف بموجبه المزايا عن المدد اللاحقة
عن كل سنة اشتراك بالصندوق إعتباراً من ١٩٩٣/١/١ وحتى تاريخ إنتهاء
الخدمة.

(٢) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلي المستديم المنهي للخدمة :

يطبق البند (١) عليه مع إضافة مدة إعتبارية بواقع المدة المتبقية على بلوغ سن
الستين حكماً ويؤدي الصندوق الميزة التأمينية للعضو عن المدة الاعترافية بواقع
٢,٥٠ شهر عن كل سنة اعتبارية.



٤٦٠٧٦

م. م. م. م.

أحكام عامة :

(١) الحد الأقصى للميزة التأمينية ثلاثة وثمانون شهراً وفي حالة تجاوز الحد الأقصى
تحتسب الميزة على النحو التالي :

.....

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف
الإشارة إليه.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى
الجهات المعنية تنفيذه.

د. محمد معيط
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦

م. م. م. م.



بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين الخاص للعاملين بوكالة أنباء الشرق الأوسط

وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٦-٦، ٦-٧) لسنة ٢٠١٣

النص المعدل	النص الحالى
<u>الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)</u> <u>مادة (١) :</u> يشترط في العضو ما يلى : ٣) أن يكون قد قبل نظام الصندوق ودفع رسم الانضمام وقدره ٢٥% من أجر الاشتراك الوارد بالفقرة الأخيرة من بند أجر الاشتراك الوارد في المادة (٢) من ذات الباب. <u>مادة (٢) :</u> تكون الاشتراكات كما يلى : أجر الاشتراك : ب) أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا التأمينية هو : ١) عن المدة السابقة : يؤدى الصندوق للعضو المزايا التأمينية عن المدة السابقة قبل ١٩٨٢/١٢/١ بنسبة ١٢٥% من أجر الاشتراك على أساس الأجر الأساسى فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مضافاً إليه العلاوات الدورية والترقية ومجرداً من علاوات التكريم والتميز وكذلك العلاوات الخاصة المقررة بقوانين الدولة ويشترط ألا يزيد إجمالى الزيادات السنوية المضافة عن ١٠% من هذا الأجر.	<u>الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)</u> <u>مادة (١) :</u> شروط العضوية : ٣) أن يكون قد قبل النظام الأساسى للصندوق ودفع رسم الانضمام وقدره (جنيه واحد). <u>مادة (٢) :</u> تكون الاشتراكات كما يلى : أجر الاشتراك : ب) أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا التأمينية هو : ١) عن المدة السابقة : يؤدى الصندوق للعضو المزايا التأمينية عن المدة السابقة قبل ١٩٨٢/١٢/١ بنسبة ١٢٥% من أجر الاشتراك على أساس الأجر الأساسى فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مضافاً إليه العلاوات الدورية والترقية ومجرداً من العلاوات الخاصة وعلاوات التكريم والتميز حتى ١٩٩٨/١/١ ثم تتزايد بالعلاوات الدورية والعلاوات الخاصة المقررة بقوانين الدولة ويشترط ألا يزيد إجمالى الزيادات السنوية المضافة عن ١٠% من هذا الأجر.

٤٦٠٧٦



الباب الثالث : (المزايا التأمينية)

تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :

(١) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانونية (سن الستين) :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ما يلى :

(ج) ٢,١٥ شهر من أجر الاشتراك الذى تصرف

بموجبه المزايا عن المدد اللاحقة عن كل سنة

اشتراك بالصندوق إعتباراً من ١٩٩٣/١/١

حتى تاريخ إنتهاء الخدمة.

(٢) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز

الكلى المستديم المنهى للخدمة :

يطبق البند (١) عالياً مع إضافة مدة إعتبارية

بواقع المدة المتبقية على بلوغ سن الستين حكماً

ويؤدى الصندوق الميزة التأمينية للعضو عن المدة

الاعتبارية بواقع ٢,١٥ شهر عن كل سنة

اعتبارية.

أحكام عامة :

(١) الحد الأقصى للميزة التأمينية ثمانية وسبعون شهراً

وفى حالة تجاوز الحد الأقصى تحسب الميزة على

النحو التالي :

(أ) تحسب أولاً المدد السابقة على إنشاء الصندوق

بالكامل.

(ب) يتم استكمال الحد الأقصى من المدة

لتأسيس الصندوق وحتى يستوفى الحد

بذات القواعد السابقة.

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (٤) :

تودع أموال الصندوق فى أحد المصارف فى جمهورية

مصر العربية.

الباب الثالث : (المزايا التأمينية)

تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :

(١) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانونية (سن الستين) :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ما يلى :

(ج) ٢,٥٠ شهر من أجر الاشتراك الذى تصرف

بموجبه المزايا عن المدد اللاحقة عن كل سنة

اشتراك بالصندوق إعتباراً من ١٩٩٣/١/١

وحتى تاريخ إنتهاء الخدمة.

(٢) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز

الكلى المستديم المنهى للخدمة :

يطبق البند (١) عالياً مع إضافة مدة إعتبارية

بواقع المدة المتبقية على بلوغ سن الستين حكماً

ويؤدى الصندوق الميزة التأمينية للعضو عن المدة

الاعتبارية بواقع ٢,٥٠ شهر عن كل سنة

اعتبارية.

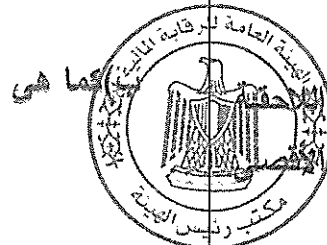
أحكام عامة :

(١) الحد الأقصى للميزة التأمينية ثلاثة وثمانون شهراً

وفى حالة تجاوز الحد الأقصى تحسب الميزة على

النحو التالي :

(أ) كما هي



الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (٤) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة

لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من

جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه. يلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها إلى أية استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها.

مادة (٦) :

توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية على الوجه التالي :-

(١) ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة .

(٢) ١٠% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

(٣) ٢٠% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

(٤) ١٠% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

(٥) ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٣% من

ويشترط لصرف أية مبالغ التوقيع من الرئيس أو المدير المسئول أو من ينوب عنهما. ويلتزم الصندوق سنوياً بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودعة لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها إلى أية استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة خلال المدة التي تحددها.

مادة (٦) :

توظف أموال الصندوق على النحو التالي :

(١) ٢٥% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة منها.

(٢) ١٥% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية بشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

(٣) ٢٥% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية بشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

(٤) ألا تزيد قيمة السندات والأسهم الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

(٥) ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق.

(٦) منح قروض للأعضاء بما لا يزيد على ٢٥% من

جملة أموال الصندوق وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية للعضو في حالة الاستقالة مع مراعاة ما يلي :-

(١) أن يقوم مجلس إدارة الصندوق بوضع القواعد والمعدلات وتحديد الضمانات اللازمة التي يتم منح القروض بناءً عليها.

(٢) أن يتم سداد قيمة القرض على أقساط شهرية متساوية بحد أقصى ستة وثلاثون شهراً.

(٣) يتم إضافة فائدة بواقع ٨% عن كل سنة من سنوات السداد إلى أصل القرض ثم يقسط القرض وفائدته على مدة السداد.

(٤) يتعهد العضو بسداد الأقساط بالخصم من المرتب الشهري.

(٧) أية استثمارات أخرى مضمونة العائد بشرط موافقة الهيئة.

(٨) ودائع نقدية بالعملية المحلية والأجنبية لدى البنك المركزي المصري بشرط ألا تزيد جملة الايداعات لدى أحد البنوك على ١٠% من جملة أموال الصندوق.

(٩) ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة.

(١٠) الايداع في حساب جاري بأحد المصارف المصرية بما لا يزيد عن ١٥% ويشترط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه مع أمين الصندوق.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :

١- سجل العضوية.

جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.

(٦) ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على القرض، مع مراعاة ما يلي :-

(١) أن يقوم مجلس إدارة الصندوق بوضع القواعد والمعدلات وتحديد الضمانات اللازمة التي يتم منح القروض بناءً عليها.

(٢) أن يتم سداد قيمة القرض على أقساط شهرية متساوية بحد أقصى ستة وثلاثون شهراً.

(٣) يتم إضافة فائدة بواقع ٨% عن كل سنة من سنوات السداد إلى أصل القرض ثم يقسط القرض وفائدته على مدة السداد.

(٤) يتعهد العضو بسداد الأقساط بالخصم من المرتب الشهري.

(٧) ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملية المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الايداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

(٨) ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة.

(السجلات والحسابات السنوية)

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

١- سجل العضوية.

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.

٤- سجل الإيرادات.

٥- سجل الاشتراكات.

٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.

٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً.

٨- سجل قروض الأعضاء.

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات.

ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (١) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء منهم عدد ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للصندوق من بين أعضائها، وعدد ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم عن طريق رئيس مجلس إدارة الجهة.

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (١) :

يقرر رئيس الهيئة قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها.

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.

٤- سجل الإيرادات.

٥- سجل الاشتراكات.

٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.

٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً.

٨- سجل سلفيات الأعضاء.

ويجب أن تعتمد هذه السجلات من الهيئة قبل استخدامها ويتم الاعتماد دون مقابل.

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق وإدماج سجلات الإيرادات والمصروفات وفقاً لذلك بعد موافقة الهيئة على ذلك.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (١) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء تنتخب الجمعية العمومية عدد ستة أعضاء منهم ويعين الباقي وقدره ثلاثة أعضاء بقرار من رئيس مجلس إدارة الوكالة، ويكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الصندوق والمدير المسئول (أمين الصندوق) والسكرتير العام.

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤) :

لا توجد



٧٦

مادة (٥) :

لا توجد

مادة (٥) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته الى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير أكتواري عن المركز المالي للصندوق المدمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (١) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أي من أعضائه الحق في طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر قانوناً عن كل شهادة.

مادة (٢) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من السنة المالية للصندوق.

مادة (٤) :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها الى كل من يطلبها من

مادة (١) :

يحظر على إدارة الصندوق أن تنشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أحد أعضائه الحق في طلب شهادات عن تلك البيانات من الهيئة نظير سداد رسم قدره أربعمائة مليم عن كل شهادة.

مادة (٢) :

يؤدي الصندوق للهيئة المصرية العامة للتأمين رسماً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع واحد في الألف من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وقيمة مساهمة جهة العمل التابع لها الأعضاء وذلك في موعد غايته شهر فبراير من كل عام.

مادة (٤) :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بمقتضى المادة ١٤ من قانون صناديق التأمين الخاصة تسلم نسخة منها الى

المشاركين مقابل تحصيل الرسم المقرر قانوناً عن كل نسخة ويجوز لأي عضو في الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة.

مادة (٥) :

يرجع في شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري وملاحقه (إن وجدت)، وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق.

مادة (٦) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق.

مادة (٧) :

بمقتضى أحكام المادة (٥) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ يجوز لرئيس الهيئة قبل البت في طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التي تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين.

- تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق.

من يطلبها من المشاركين مقابل تحصيل مائة مليم عن كل نسخة ويجوز لأي عضو أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة.

مادة (٥) :

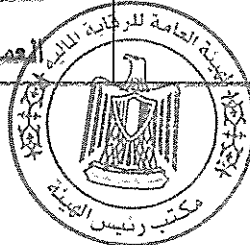
يرجع في شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري بفحص المركز المالي للصندوق.

مادة (٦) :

لا توجد

مادة (٧) :

لا توجد



٤٦٠٧٦